وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي سي الحواس – بريكة

الملتقى الدولي حول المواطنة والبيئة لتحقيق التنمية المستدامة

يومي 21/20 جانفي 2021

الاسم: **عبد المجيد**	اللقب: **رمضان**	الرتبة: **أستاذ محاضر (أ)**
الهيئة المستخدمة: **كلية الحقوق والعلوم السياسية – جامعة قاصدي مرباح – ورقلة - الجزائر**		
الهاتف المحمول: **06.63.72.33.75**	البريد الإلكتروني: **majiram@gmail.com** **ramdane.abdelmadjid@univ-ouargla.dz**	

عنوان المداخلة: **فرص وإمكانات فواعل التنشئة الاجتماعية في تعزيز المواطنة البيئية (الجزائر نموذجا)**

الملخص:

تهدف هذه الورقة إلى إبراز الفرص الممكنة لفواعل التنشئة الاجتماعية في تحسيس المواطنين بحماية البيئة وحفظ صحة وحياة الإنسان، حيث تعتبر التنشئة الاجتماعية من أهم العمليات الاجتماعية التي تساهم في تقوية بعض الأنماط السلوكية المرغوب فيها، وترسيخ المواطنة البيئية من أجل تحقيق التنمية المستدامة. وتحاول الورقة الإجابة على سؤال مركزي يتمحور حول مدى الفرص المتاحة لفواعل التنشئة الاجتماعية بالجزائر في تكريس قيم المواطنة البيئة لدى الأفراد والجماعات، وذلك باعتمادنا على المنهج الوصفي باستخدام أداة الملاحظة.

ويخلص البحث إلى وجود معيقات تحول دون استغلال فواعل التنشئة الاجتماعية بالجزائر الفرص المتاحة لإشاعة ثقافة المواطنة البيئية، إذ هي عاجزة عن ترجمة أهداف وأبعاد التنمية المستدامة إلى سلوك فاعل ومهارات تؤدي إلى الحفاظ على البيئة وحمايتها.

كلمات مفتاحية: فرص وإمكانات، فواعل التنشئة الاجتماعية، المواطنة البيئية، التنمية المستدامة، الجزائر.

Abstract :

The aim of this paper is to highlight the possible opportunities for the socialization process to sensitize citizens to the protection of the environment and the preservation of human health and life. Socialization is one of the most important social processes that contribute to dissemination of environmental values, and consolidating environmental citizenship for sustainable development.

The paper attempts to answer a central question about the opportunities of the socialization in Algeria in the dissemination of environmental values through environmental education, using the analytical descriptive approach and the methodology of content analysis, using the observation tool.

The study concludes that there are obstacles to the exploitation of the socialization process in Algeria. The opportunities for spreading environmental values are unable to translate the objectives and the dimensions of sustainable development to effective behaviour and skills conducive to the preservation and protection of the environment.

Keywords : opportunities and possibilities, actors of socialization, environmental citizenship, sustainable development, Algeria.

نص المداخلة

مقدمة:

أضحت مسألة الحفاظ على البيئة مسؤولية مجتمعية وليست فردية، وهي تتطلب تضافر جهود المجتمع بجميع أطيافه، مواطنين ومتخذي قرار وجمعيات المجتمع المدني والمؤسسات التربوية والدينية ووسائل الإعلام، وذلك من أجل معالجة مشكلات البيئة والتفكير المشترك في وضع حلول لها، مع ضرورة المشاركة في رسم السياسات الخاصة بالحد أو التخفيف من حدة تدهور البيئة وحمايتها.

وتعتبر مؤسسات أو فواعل التنشئة الاجتماعية من بين الآليات المهمة في إنجاح هذا المسعى، حيث لها الفرص لتعزيز ما يعرف بالمواطنة البيئية في المجتمع، باعتبار أن المواطنة البيئية تتشكل من جملة من القيم والعادات والتقاليد والموروث الشعبي للإنسانية، فيما يخص تنظيم العلاقة مع النظم البيئية ومقوماتها الأساسية، إلى جانب الحصيلة المعرفية والعلمية للإنسانية في الحقول المختلفة لنشاطات المجتمعات البشرية، وتتمثل منطلقاتها المباشرة في الدفاع عن المصالح الإنسانية وضرورات وجود مناخ بيئي ملائم تتوافر فيه مقومات وشروط الحياة الآمنة والعيش الكريم الخالي من المخاطر.

مشكلة الدراسة:

بالنظر إلى التعامل السلبي للإنسان مع بيئته، اتضح أن أفضل مدخل لحل المشكلات البيئية هو مدخل التربية والتوعية والتحسيس. وتضطلع فواعل أو مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، من بين أدوارها، بالتربية البيئية قصد توعية أفراد المجتمع بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها وترقية المواطنة البيئية؛ حيث تعد هذه المؤسسات، بداية من الأسرة والمؤسسات التعليمية في مختلف الأطوار، انتقالا إلى المؤسسة الدينية والحركات الاجتماعية ووسائل الإعلام، الإطار المدني المناسب لنشر القيم البيئية وترسيخ الوعي البيئي في أوساط المواطنين في سبيل العيش بطريقة مستدامة.

على ضوء ما تقدم، يتضح السؤال المركزي الذي تحاول هذه الورقة الإجابة عليه، مفاده:

ما هي الفرص والإمكانات المتاحة لفواعل التنشئة الاجتماعية في الجزائر من أجل تعزيز المواطنة البيئية؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الورقة في أن الفواعل الاجتماعية تتميز بقدرتها على توعية أفراد المجتمع بضرورة حماية البيئة والمحافظة عليها وترقيتها، حيث تعد هذه المؤسسات، بداية من الأسرة والمدرسة، انتقالا إلى المؤسسة الدينية والأحزاب والجمعيات والمنظمات ووسائل الإعلام، الإطار المدني المناسب لنشر الوعي البيئي وتعزيز المواطنة البيئية، وذلك من خلال تحسيس المواطنين وتعريفهم بحقهم في العيش في بيئة نقية خالية من الأخطار.

تنبع أهمية هذه الورقة من خلال العناصر التالية:

- الإشارة إلى المسؤولية الجماعية التي يتحملها كل فرد من أفراد المجتمع الجزائري في حماية البيئة والحد من تدهورها.
- التأكيد على أهمية الفعاليات والأدوات المجتمعية الكفيلة بنشر القيم البيئية وتحقيق التنمية المستدامة.

أهداف البحث:

يمكن حصر أهداف هذا البحث في النقاط التالية:

- دراسة الفرص الممكنة لفواعل التنشئة الاجتماعية في تحسيس المواطنين وتعريفهم بحقهم في العيش في بيئة نقية خالية من الأخطار، من خلال العمل على بعث روح المسؤولية لدى أفراد المجتمع.
- توجيه الأنظار إلى أهمية تضمين موضوعات المواطنة البيئية في البرامج التربوية والدينية والاجتماعية والإعلامية.
- التأكيد على أن حماية البيئة وحفظ صحة وحياة الإنسان، هو التزام وواجب أخلاقي ينبغي أن يعمل بهما كل فرد في المجتمع الجزائري.

فرضيات:

ينطلق هذا البحث من فرضيتين نصيغهما على النحو التالي:

- تتوفر مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر على عدة فرص لنشر القيم البيئية في المجتمع الجزائري.
- لم تتوصل جهود الفواعل التنشئة الاجتماعية في الجزائر إلى تحقيق تجسيد ملموس للمواطنة البيئية.

المنهج:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي بالاعتماد على أداة الملاحظة وتحليل المعطيات، حيث يتيح هذا المنهج التعامل بواقعية مع المشكلة، نظرا لدراسات ميدانية سابقة للباحث في الموضوع، ما يساعده على محاولة تفسير الأسباب التي أدت إلى تفاقم المشاكل البيئية في الجزائر، والسبل الكفيلة بتذليلها بإشراك فواعل التنشئة الاجتماعية في العملية.

خطة البحث:

وللإحاطة بهذا الموضوع من مختلف جوانبه، نتناول بداية مفهوم المواطنة بصفة عامة والمواطنة البيئية بصفة خاصة، من حيث الخصائص ومستوياتها ومقوماتها. نبرز ثانيا الفواعل الاجتماعية ودورها في تشكيل معالم المواطنة البيئية في المجتمع الجزائري وفرص تحقيق ذلك.

أولا – مفهوم المواطنة البيئية:

يأخذ موضوع المواطنة، بصفة عامة، أهمية كبيرة نظرا لتفاقم تهديدات الوحدة المجتمعية في الوقت الراهن خصوصا في عدد من الدول العربية، من بينها الجزائر. ونتيجة ما تطرحه العولمة من إشكالات وتراكمات متسارعة من المتغيرات الإقليمية والعالمية على مختلف الأصعدة السياسية والثقافية والإنسانية والبيئية، يتطلع المواطن إلى اكتساب صفة المواطن فكرا وممارسة في إطار تفاعله مع وطنه، حيث لم تعد المواطنة مجرد ولاء عاطفي وانتماء للوطن فحسب، بل صارت كذلك انتظاما عاما له محدداته وأبعاده في مختلف المجالات على غرار مجال المحافظة على البيئة.

1. تعريف المواطنة:

المواطنة في كل ذلك، هي ولاء لمجتمع وطني، وللدولة الحماية والرعاية. وعليه فإن الشعب ليس مجموع أفراد، بقدر ما هو جماعة وطنية من مواطنين متساوين في حقوقهم وواجباتهم أمام القانون الذي يجب أن يسود. والمواطنة هي الإطار الضامن لحقوق المواطن: [1]

- الحقوق المدنية (المساواة أمام القانون، وحرية الرأي والتفكير والاعتقاد، وحرية الفرد، وحق الملكية الخاصة..).
- الحقوق السياسية (المشاركة في الانتخابات العامة، والانتساب إلى الأحزاب السياسية، وحق الاجتماع ..).
- الحقوق الاقتصادية (حق المواطن ومجموع المواطنين في التنمية الاقتصادية والرفاه الاقتصادي، وتأمين فرص العمل، والحق في الحصول على نصيب عادل من الثروة الوطنية، وحماية البيئة الطبيعية وكافة الموارد والثروات من الاستنزاف والتلوث ..).
- الحقوق الاجتماعية (المساواة بين الجنسين ورفض أشكال التمييز، حق الرفاه الاجتماعي، تأمين فرص التعلم، والحق في الرعاية الصحية، وتوفير حاجات الفرد والاسرة، والمشاركة في الحياة الثقافية،..).

ويمكن إجمالا تعريف المواطنة بأنها عضوية كاملة تنشأ من علاقة بين فرد ودولة، كما يحددها قانون تلك الدولة، وبما تتضمنه تلك العلاقة من واجبات كدفع الضرائب والمشاركة في حماية وصون البيئة والثروات والموارد الطبيعية والمحافظة على المرافق العمومية، وبما تمنحه من حقوق كحق التصويت، وحق تولي المناصب العامة في الدولة.

2. مقومات المواطنة:

من خلال ما تقدم، يتبين أن المواطنة ليست وضعية جاهزة يمكن تجليها بصورة آلية عندما تتحقق الرغبة في ذلك، وإنما هي سيرورة تاريخية، ودينامية مستمرة، وسلوك يكتسب عندما تتهيأ له الظروف الملائمة، وهي ممارسة في إطار مؤسسات وآليات تضمن ترجمة مفهوم المواطنة على أرض الواقع.

وإذا كان من الطبيعي أن تختلف نسبيا هذه المتطلبات من دولة إلى أخرى، ومن زمن إلى آخر بسبب اختلاف الثقافات والحضارات، والعقائد والقيم، ومستوى النضج السياسي، فإنه لا بد من توفر مجموعة من المقومات الأساسية المشتركة، ووجود حد أدنى من الشروط التي يتجلى من خلالها مفهوم المواطنة في الحياة اليومية للمواطنين، وفي علاقاتهم بغيرهم، وبمحيطهم السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

ومن أهم المقومات والشروط التي بها تتحقق المواطنة بجميع أبعادها: [2]

- المساواة وتكافؤ الفرص بين جميع المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات.
- المشاركة الفعلية لهؤلاء المواطنين في الحياة العامة، في إطار الديمقراطية التي التي يكون فيها الشعب هو صاحب السيادة ومصدرا لجميع السلطات، مع ضمان المشاركة في تدبير الشأن العام.
- الولاء للوطن، حيث أن الرابطة التي تجمع المواطن بوطنه تسمو على العلاقات القبلية والعشائرية والحزبية، ولا خضوع فيها إلا لسيادة القانون.

3. تعريف المواطنة البيئية:

المواطنة البيئية كمفهوم ذي قيمة وبعد اجتماعي، تتجسد في بعدها الوطني مسؤولية الانتماء المعززة بالمبادرات الفردية والجماعية في دعم المشاريع الوطنية بمختلف وظائفها وأهدافها، وتعضيد قدرات حصيلة منجزاتها التنموية والاجتماعية. وتمثل مؤشراً يحدد مستوى جاهزية ووعي الفرد والمجتمع بضرورة المساهمة المسؤولة والمتفاعلة مع الحدث الوطني بمختلف تجلياته، وهي بذلك تمثل وسيلة تفاعلية في استراتيجية بناء المبادئ والمسؤوليات والالتزامات الموجهة لبناء السلوك البشري وإنجاز أهداف التنمية المستدامة. [3]

مفهوم المواطنة البيئية تاريخيا، تبناه المنتدى التحضيري لقمة جوهانسبيرغ (2002) للتنمية المستدامة للمنظمات غير الحكومية، الذي عقد بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (2003). ويقصد بالمواطنة البيئية ذلك السلوك الذي ينتهجه الفرد لحماية البيئة المحلية والعالمية ومواردها الطبيعية وصونها من التلوث، ما يعكس معرفة ووعيا بندرة الموارد الطبيعية أحيانا، ومحدودية قدرتها على التجدد أو إعادة التأهيل الذاتي أحيانا أخرى، وأهمية المحافظة عليها وتنميتها باستدامة.[4]

4. المواطنة البيئية مفهوما وسلوكا وممارسة:

يعد موضوع رفع درجة وعي المواطن بالمشكلات البيئية، وإسهامه فيها، وآثار ذلك على وطنه ومواطنية بيئيا واقتصاديا وصحيا واجتماعيا، ودوره في الحد منها أو تخفيف آثارها، وتفعيل دوره في الرقابة والمشاركة في اتخاذ القرار البيئي، من أهم أهداف المواطنة البيئية التي تسعى إلى ترسيخ جملة من المبادئ:[5]

- ترشيد استخدام الموارد غير المتجددة.
- عدم تجاوز قدرة الموارد المتجددة على تجديد نفسها.
- المشاركة بفاعلية في عمليات التوعية البيئية، والمراقبة، وصنع القرار البيئي بما يخدم أهداف التنمية المستدامة.
- السعي إلى رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة وتداعياتها على الصعيد الفردي والجماعي.

وعليه، فإن مفهوم المواطنة البيئية لا بد أن يكون شموليا بدء من المعرفة بالقضايا والمشكلات البيئية، إلى ترسيخها معتقدات وقيما تعمل على توجيه سلوك الفرد ليكون أكثر حماية للبيئة، وأكثر ترشيدا في استهلاك مواردها. وعلى المواطن أن يمتلك وعيا بالمشكلات البيئية في محيطه العام، وعلى الصعيد الوطني، وأيضا الدولي.

وتتمثل المواطنة البيئية في مجموعة القيم والعادات والتقاليد والأعراف والمبادئ والاتجاهات الإنسانية، التي تعزّز واقع الحقوق البيئية للجماعات البشرية في المناطق المختلفة من العالم، وتدعم قدرات وجود مقومات السلوك الأخلاقي والمسئولية الذاتية للفرد والمجتمع في تجسيد واقع الممارسات البشرية السليمة في العلاقة مع النظم البيئية ومكوناتها الأساسية، والتي يمكن أن تسهم في إيجاد وتأسيس قاعدة واعية قادرة على المساهمة الفعلية في الدفع باتجاه إقامة نظام عالمي أكثر عدلاً ومسؤوليةً في الدفاع عن المصالح العليا للإنسانية، والحفاظ على سلامة كوكب الأرض وتأمين سبل العيش الكريم للجماعات البشرية وتحقيق الأمن البيئي للإنسانية.[6]

وقد صنف الباحثون عددا من المؤشرات لقياس المواطنة البيئية على مستوى الفرد، وتم تقسيمها إلى مؤشرات ضغوط تبين الأسباب المباشرة للمشكلات البيئية، وأخرى تقيس سلوك الفرد وممارساته تجاه تلك القضايا، وأخرى تبين استجابة الفرد للحد من تلك المشكلات ومدى وعيه ومشاركته في تحمل مسؤوليته تجاهها. وتتمثل هذه المؤشرات خصوصا في التعامل مع الموارد الطبيعية كالماء، والهواء، والغابات، والتنوع البيولوجي، والسواحل الشاطئية. وممارساته المتعلقة بمدى استغلاله لهذه الثروات والمحافظة عليها دون تبذير، واتخاذ التدابير التي من شأنها حماية البيئة بإنشاء أنظمة لاقتصاد الماء والطاقة، ووضع أنظمة فعالة للصرف الصحي وغيرها. ويتيح وضع هذه المؤشرات عمليات القياس والرصد والمراقبة لتطور المواطنة ونموها في أي مجتمع، ومن شأنه أن يكشف عن الثغرات التي تحتاج إلى تركيز الجهود لتداركها.

ثانيا – فواعل التنشئة الاجتماعية ودورها البيئي:

لقد وردت عدة تعاريف لمفهوم التنشئة الاجتماعية بين فقهاء علم الاجتماع، ويعرفها **مرسي سرحان** بقوله أن "التنشئة الاجتماعية هي عملية التفاعل الاجتماعي التي يكتسب فيها الفرد شخصيته الاجتماعية التي تعكس ثقافة مجتمعه".[7]

ويعرفها **حامد عبد السلام زهران** بأنها "عملية تعلم، وتعليم، وتربية، وتقوم على التفاعل الاجتماعي، وتهدف إلى إكساب الفرد طفلا، فمراهقا، فراشدا، فشيخا، سلوكا ومعايير واتجاهات مناسبة لأدوار اجتماعية معينة تمكنه من مسايرة جماعته والتوافق الاجتماعي معها، وتكسبه الطابع الاجتماعي، وتيسر له الاندماج في الحياة الاجتماعية".[8]

إذا كانت التنشئة الاجتماعية، عملية اجتماعية يتم بواسطتها اكتساب الفرد ثقافة المجتمع الذي يعيش فيه، فإن المؤسسة الاجتماعية تعد اللبنة التي تتشكل فيها العلاقات الخاصة بين الأعضاء، فتتحدد الأدوار الاجتماعية، كما تتحدد الحقوق والواجبات. كما أن علاقة الفرد بالمجتمع لا تكون إلا من خلال المؤسسة الاجتماعية التي ينتمي إليها، فالفرد لا يكون في علاقة مباشرة مع المجتمع، وإنما من خلال المؤسسة التي ينتمي إليها، كما أن المجتمع لا يؤثر في الفرد إلا من خلال تلك المؤسسة نفسها.[9]

إن عملية التنشئة، كما هو معلوم، تتم عن طريق مؤسسات اجتماعية متعددة أهمها الأسرة والمدرسة والمسجد، وأيضا بواسطة الجمعيات، والأحزاب، ووسائل الإعلام. وانطلاقا من أهمية المؤسسة الاجتماعية في بلورة ثقافة الأفراد والمجتمعات وترسيخها، وأمام التدهور الفظيع لعناصر البيئة الطبيعية والحضرية في بيئتنا، بات من المؤكد إشراك المؤسسات الاجتماعية في التوعية والتحسيس بأهمية المحافظة على البيئة. فحماية البيئة أصبحت من أولويات العمل الاجتماعي المعاصر، وأصبحت "قضايا البيئة من أهم القضايا العالمية التي تعقد لها المؤتمرات والندوات، والتي تنادي بضرورة إيجاد برامج للتربية والتوعية تكون نواة للتربية البيئية الموجهة إلى الفرد والمجتمع".[10]

1. الأسرة:

إن الأسرة مسئولة عن تنشئة أطفالها، وهذه المسئولية تقع على كاهل كل من الأب والأم على حد سواء فيما يختص به كل منهما، وبهذا تكون التنشئة التربوية الصالحة هي التربة الخصبة التي تنمو فيها بذرة الحياة وتزدهر فيها الطفولة. ومن هنا كانت التنشئة هي وظيفتها الرئيسة، ومن ذلك قيامها بتربية أفرادها والمحافظة عليهم.

وقد تعاظم دور المرأة داخل الأسرة والمجتمع في مجال التربية والتوعية، ويكمن هذا الدور نتيجة ارتفاع مستواها التعليمي ومشاركتها في تنمية وتطوير المجتمع، وتحمّل كافة المسؤوليات الرسمية وغير الرسمية، حيث أصبحت بهذا الوضع تقوم بدور قيادي وإرشادي وعزمها على التعامل مع البيئة والطبيعة.[11]

وتتم عملية التطبيع الاجتماعي للطفل من خلال كل مؤسسات المجتمع التي يتفاعل معها الطفل، إلا أن أكثر هذه المؤسسات تأثيراً هي مؤسسة الأسرة. وتتضح أهمية الأسرة في تشكيل شخصية الطفل إذا ما تذكرنا المبدأ البيولوجي العام الذي يقول بازدياد قابلية التشكيل أو ازدياد المطاوعة كلما كان الكائن صغيرا.

والأسرة هي المسؤولة، لا سيما في السنوات الخمس الأولى من عمر الطفل، عن كثير مما يرد للطفل من مؤثرات. كما أنها هي البيئة الاجتماعية الأولى التي يبدأ فيها الطفل بتكوين ذاته والتعرف على نفسه، عن طريق عملية التفاعل الاجتماعي المتمثلة في الأخذ والعطاء، والتعامل بينه وبين أعضاء الأسرة الآخرين. وفي هذه البيئة الاجتماعية يتلقى الطفل أول إحساس بما يجب القيام به، بالأعمال التي إذا قام بها تلقى الثناء، والأعمال الأخرى التي إذا قام بها تلقى الذم.

وبما أن المواطنة حقوق وواجبات، كما تقدم، فإن هذه الحقوق والواجبات مرتبطة بسلم المواطنة، ولأن كل إنسان نشأ في أسرة، وهذه الأسرة جزء من مجتمع، والمجتمع جزء من عالم، فإن واجبات الإنسان أيضا تبدأ من أسرته مرورا بمجتمعه وانتهاء بعالمه، وذلك بدرجات مختلفة. وكما أنه يعيش في بيئة طبيعية ذات خصائص معينة أكسبته خصائص بدنية ونفسية، وهذه البيئة التي جعلها الله موطنا لهذا الشخص لها حقوق وعليه واجب البر بها، جمادا ونباتا وحيوانا. وهنا تتجسد كل معاني المواطنة البيئية.

وهنا نشير إلى واقع مرير في الأسرة الجزائرية وهو غياب القدوة الحسنة، وذلك باعتبار أن القدوة في التنشئة الاجتماعية من أنجع الأساليب، فهي لا تتطلب علما كثيرا ولا مناهج معقدة، وإنما تتطلب التزاما صادقا من الأفراد بما يدعون إليه.

وتعد القدوة إلى جانب الموعظة والنصح، والملاحظة، والقصة، من أشهر أساليب التنشئة الاجتماعية لدى صغار السن لما لها من تأثير بالغ في تطبع هذه الفئة على سلوك معين وتعوّده عليه منذ صغره. وإذا كانت القدوة حسنة، فإنها ستنتج سلوكا حسنا وقويما والعكس صحيح، وبناء على ذلك فإن تصرفات الوالدين أمام أبنائهم تعد لهم قدوة على مر السنين سواء كانت إيجابية أو سلبية بفعل مكانتهما لديهم.[12]

لكن، الملاحظ في تصرفات بعض الأولياء (رمي الأب لبقايا السجائر في أي مكان، رميه للنفايات من السيارة، رمي الأم للنفايات من شرفة المنزل، تنظيف منزلها ودفع الأوساخ إلى خارجها دون جمعها، ترك الأضواء مشتعلة ليل نهار في المنزل، عدم تنظيف مكان التنزه بعد إتمام الرحلة، عدم إزالة الأذى عن الطريق، ..) من شأنها أن تجعل الأطفال يقلدون أولياءهم إدراكا بأنهم مثلهم الأعلى وهم أوسع خبرة وحنكة، فيحذون حذوهم وينشئون على تلك الممارسات الخاطئة.

وبالمثل كذلك، يتصرف أشخاص كبار في الشارع تصرفا منافيا لمبادئ المحافظة على البيئة كرمي الأوساخ في الشارع، أو تعاطي معلم أو أستاذ التدخين في القسم ورمي سيجارته على الأرض أمام تلاميذه، أو سلوك مناف في الشارع لإمام أو واعظ أمام أعين الناس وهو يعظهم في المسجد بالنظافة، وهم في نظر الأطفال والناس عموما قدوة يقتدون به بالمثل، أو ينفرون منه نتيجة تناقض أقواله مع أفعاله.

2. المؤسسات التربوية والتعليمية:

المدرسة هي المؤسسة الاجتماعية الرسمية التي تقوم بوظيفة التربية، وتوفير الظروف المناسبة لنمو الطفل جسمياً وعقلياً وانفعالياً واجتماعياً، وتعلم المزيد من المعايير الاجتماعية، والأدوار الاجتماعية. ويعرفها إميل دور كايم بأنها "عبارة عن تعبير امتيازي للمجتمع الذي يوليها بأن تنقل إلى الأطفال قيما ثقافية وأخلاقية واجتماعية يعتبرها ضرورية للتشكيل الراشد وإدماجه في بيئته ووسطه".[13]

يبدأ تعليم الأطفال في الجزائر من مرحلة ما قبل سن التمدرس (ست سنوات) بالالتحاق برياض الأطفال سواء الخاصة المتواجدة في جميع أحياء مدن وقرى الجزائر، أو في بعض المدارس العمومية. وتؤدي رياض الأطفال دورا مهما في تنمية اتجاهات الأطفال نحو حب الطبيعة والرفق بالحيوانات والحفاظ على البيئة. وتستمر عملية غرس القيم البيئية لدى الأطفال في المدارس الابتدائية وفي التعليم المتوسط من خلال الدروس والبرامج التي تتناول مضوع البيئة سواء في كتب التربية الإسلامية أو التربية المدنية، وحتى في كتب الجغرافيا واللغة العربية والفرنسية والانجليزية.

ولم يعد دور المدرسة يقتصر دورها في التعليم فقط، لكن أصبح لها دور كبير كمؤسسة تربوية في خلق السلوكيات الايجابية وتربية الجيل الناشئ وتعليمه أهمية البيئة والمحافظة عليها في حياتنا. والمدرسة تعمل جنبا لجنب مع البيت لبناء الجيل الذي يمتلك العادات والقيم الانسانية في التعامل مع البيئة وأيضا صنع القرارات الإيجابية في التصدي لقضايا بيئية حساسة نتيجة حسهم ووعيهم البيئي الذي غرسته فيهم المدرسة منذ الصغر.

يتوقف نشاط المؤسسات التربوية والتعليمية من الطور الابتدائي إلى الجامعي، على عدد مشاركات قطاع التعليم في الندوات والمؤتمرات وورش العمل وتنظيمها، وتأطير ومرافقة الملتقيات البيئية المحلية، إلى جانب عدد حملات التوعية البيئية التي تشرف عليها وتوجهها، وما تنتجه سنويا من مطبوعات ومطويات وملصقات وكتيبات، وما تنظمه من مسابقات حول البيئة، وما تنجزه من أبحاث ودراسات بيئية خصوصا في المستوى الجامعي. فضلا عن عدد برامج التدريب المتخصصة لإعداد قيادات شبانية في مجال حماية البيئة.

وفي واقع الحال، فإن المتمعن في المناهج التربوية والبرامج البيداغوجية للمنظومة التربوية، سيبدي نوعا من الارتياح لمضامين بعض الدروس التي ترسخ القيم البيئية لدى التلاميذ، غير أن المتتبع للشأن التربوي يلاحظ انعدام التطبيقات العملية الميدانية لتلك الدروس، ما يمنع من تحقيق جميع الكفاءات المستهدفة في التلميذ مكتفيا بالتعلم بطريقة التلقين التقليدية التي تجاوزتها أساليب التدريس الحديثة.

كما يمكن أن نلاحظ عدم استخدام الوسائل التوضيحية من أشرطة سمعية بصرية أو الصور المكبرة التي يستعملها المعلم لشرح واقع البيئة وكيفية المحافظة عليها. وكان من الممكن في هذه المرحلة الحساسة من العمر أن ننشئ أجيالا تمتلك قيما بيئية عالية لو أحسن تربيتها بيئيا؛ فلدى الطفل في مرحلة التعليم الابتدائي قدرة كبيرة على التخيل، وهي المرحلة التي يكوّن فيها عواطفه وعاداته الانفعالية الخاصة، ويتكوّن فيها شعور الطفل بالمسؤولية؛ ولذلك فإن استغلال هذه القدرة أمر ضروري لتطوير نواحي الإبداع والابتكار لديه، وجعله يكوّن عواطف إيجابية وبنّاءة نحو بيئته، ويحس بالمسؤولية تجاه بيئته.[14]

3. المؤسسة الدينية (المسجد):

يعتبر المسجد من مؤسسات التنشئة الهامة لغرس الثقافة البيئية في المجتمع. وللمسجد في حياة الأمة الإسلامية دور عظيم في تحقيق التوازن للمجتمع المسلم، فهو المكان الذي يقصده المسلمون في اليوم خمس مرات يؤدون فيه الصلاة، ويتلقون فيه النصح والتوجيه والإرشاد، ويتعلمون ويكتسبون فيها كثيراً من السلوكيات والأخلاق النبيلة.

تذكر بعض الأرقام أن عدد المساجد في الجزائر يبلغ نحو 15 ألف مسجد أو يزيد. وتقوم مديرية الشؤون الدينية والأوقاف في كل ولاية بالسهر على أن تقوم المساجد بدورها كمراكز إشعاع ديني وتربوي وثقافي واجتماعي، والعمل على تطوير وظيفة النشاط المسجدي.[15]

وتمتلك المساجد عدة وسائل لممارسة التنشئة الاجتماعية للحفاظ على البيئة من خلال خطب الجمعة والأعياد ودروس الوعظ والإرشاد بين صلوات المغرب والعشاء وقبل صلوات الجمعة، وتنظيم محاضرات والندوات وأنشطة تبرز أحكام الشريعة الإسلامية التي تحرم الاعتداء على البيئة الطبيعية والحضرية.

وللمساجد فرص ثمينة لأداء رسالة توجيه وتثقيف المواطنين الذين يقصدون المساجد، من أجل رفع مستوى الوعي بقضايا البيئة، وترسيخ الشعور بالمسؤولية الفردية والجماعية للمحافظة عليها وتحسينها، وتشجيع الجهود الوطنية في هذا المجال.

وقد بادرت وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الجزائر في عدة مناسبات، بالتعاون مع المديريات الولائية لنفس القطاع بالتنسيق مع مديريات البيئة، إلى تنظيم أيام للتوعية للمحافظة على البيئة، وقامت بتوزيع كتيبات على المساجد لتوعية المجتمع بأهمية حماية البيئة وضرورة اعتماد المسلم السلوك المتحضر المنصوص عليه في القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة.

4. الجمعيات:

تشكل الجمعيات النواة الأساسية للمجتمع المدني إلى جانب الأحزاب والمنظمات غير الحكومية. وقد ارتفع عدد الجمعيات بشكل لافت في الجزائر بعد إقرار التعددية السياسية، وتجيز المادة 48 من الدستور حق إنشاء الجمعيات. وقد صدر قانون الجمعيات 12 – 06 مؤرخ في 12 جانفي 2012 الذي يحدد كيفية إنشاء وسير الجمعيات. وتعتبر الجمعية، حسب المادة 2 في مفهوم هذا القانون ، "تجمع أشخاص طبيعيين و / أو معنويين على أساس تعاقدي لمدة محددة أو غير محددة ويشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم ووسائلهم تطوعا ولغرض غير مربح من أجل ترقية الأنشطة وتشجيعها، لا سيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والانساني".

يبلغ عدد الجمعيات في الجزائر قبل سنة 1988 نحو 12 ألف جمعية، وقفز هذا العدد خلال عشر سنوات إلى 57.400 سنة 1998، وإلى 75 ألف جمعية في سنة 2007، ليصل إلى 93.654 جمعية معتمدة رسميا في 2011، منها 92.627 جمعية محلية و1.027 جمعية وطنية.[16]

ويشير آخر إحصاء لوزارة الداخلية والجماعات المحلية أن عدد الجمعيات يصل إلى 108.840 جمعية (منها 48.957 مطابقة لقانون الجمعيات، و59.983 غير مطابقة). ونجد من بين الجمعيات حسب طبيعة النشاط: 2.505 جمعية بيئية (بنسبة 2,30 بالمائة)، و23.371 لجنة حي (بنسبة هي الأعلى تقدر بـ 21,45 بالمائة)، إضافة إلى 15.974 جمعية دينية (بنسبة 14,66 بالمائة)، و1.086 جمعية ذات طابع سياحي وترفيهي (بنسبة 1,00 بالمائة).[17]

وفي نفس الإطار يمكن الإشارة أيضا إلى المنظمات الكشفية التي تقوم بدور مهم على هذا الصعيد، إلى جانب الجمعيات الثقافية التي يفترض أن تعمل على نشر الثقافة البيئية عن طريق الندوات والمحاضرات والملتقيات، وعن طريق نشر دوريات تحث على الاهتمام بالبيئة موجهة لكافة شرائح المجتمع.

كما يمكن أن تؤدي الجمعيات الرياضية نفس الدور، باعتبار انتشارها الواسع والعريض بين أوساط الشباب خاصة، وبما أن الشباب هو ركيزة المجتمعات ويشكل النسبة الأكبر منه خصوصا في البلدان النامية كالجزائر. فيكون من اللزوم على هذه الجمعيات أن تعمل على التوعية والتحسي والتثقيف البيئي من خلال المنافسات والدورات الرياضية ما بين الأحياء.

وفي المؤسسة الجامعية صانعة إطارات وقادة الأمة، لطالب العلم له أيضا دور هام في تبني مناهج وأفكار تتماشى مع دعم وتشجيع الثقافة البيئية. ومن ثم فإن المنظمات الطلابية، بإمكانها نشر الثقافة البيئية في أوساط المجتمع بمختلف الوسائل.

لكن المفارقة التي تطرح نفسها في هذا المقام، هو أن الجميع يطالب ببيئة نظيفة ومحيط صحي، بل ويقيم المواطنون وممثلو الجمعيات وقفات واعتصامات احتجاجية مطالبين بتحقيق مطالبهم المشروعة في هذا الشأن، غير أن هذا الحق في إيجاد بيئة نظيفة، كما يكتب الأستاذ **بشير خلف**، يطرح إشكالية مؤداها "منْ يُوجد هذا الحق: الفرد؟ أم المجتمع؟ ومن يبادر بتجسيد هذا الحق الإنساني؟ ، معتبرا أن الشعور بالمسؤولية والإحساس بالمواطنة يعدان من الركائز الأساسية في ثقافة البيئة، والحفاظ عليها، والتعامل معها". [18]

غير أن واقعنا يبين بوضوح أن روح المواطنة لدينا غائبة لدى أغلب المواطنين، ولكن يقابله المطالبة المستمرّة بالحقوق، دون الالتزام بأداء الواجبات التي منها واجب حماية البيئة التي يتولى المواطن القسط الأهم منها في مأواه، وفي محيطه القريب منه.

5. الأحزاب السياسية:

تقوم الأحزاب السياسية بدور مهم في عملية التنشئة السياسية والاجتماعية، ويسمح الدستور في الجزائر بإنشاء الأحزاب السياسية بشروط المادة 52 التي تنص على أن "حق إنشاء الأحزاب السياسية معترف به ومضمون، ولا يمكن التذرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والقيم والمكونات الأساسية للهوية الوطنية والوحدة الوطنية وأمن التراب الوطني وسلامته، واستقلال البلاد، وسيادة الشعب، وكذا الطابع الديمقراطي والجمهوري للدولة ".

وتولي الأحزاب في الجزائر نسبة من الاهتمام بالقضايا التي تتعلق بحماية البيئة طبقا لدرجة اهتمام أعضاء الحزب ووعيهم بأهمية هذه المسألة وبمدى إدراجها في السياسة العامة للحزب المعلن عنها في النصوص التنظيمية.

والأحزاب بما لديها من اتصالات وتأثير على الجهات التنفيذية وخبرات وخبراء في المشاركة الشعبية وقيادة العمل الاجتماعي لحل مشكلات المواطنين من خلال ممثليها في مختلف المجالس المحلية البلدية والولائية، قادرة على قيادة وتوجيه جمهور المواطنين في مجال حماية البيئة؛ فالبيئة تجمع كل الأطراف ويستفيد الجميع من هذه الجهود، ولذلك نجحت أحزاب الخضر في أوروبا الغرب بصفة خاصة.

وكانت هناك محاولات لأحزاب خضراء في الجزائر للدخول إلى معترك السياسة وتولي مناصب في المجالس المنتخبة، لكنها لم تلق التجاوب الكافي من المواطنين، نظر لنقص تجربة هذه الأحزاب من جهة، وعدم اقتناع المواطنين ببرامجها لضعف تواصلها مع القاعدة الشعبية وانعدام المبادرات الميدانية الفعلية.

6. وسائل الإعلام:

ترجع أهمية وسائل الإعلام في التنشئة الاجتماعية والسياسية لكونها تؤثر في عالم الصغار والكبار معا. وتصاحب الفرد من بداية سن الثالثة من عمره تقريبا وحتى نهاية العمر، وذلك بعكس أدوات التنشئة الأخرى التي يتعاظم دورها في مرحلة بعينها من مراحل نمو الفرد. كما تأتي أهمية وسائل الإعلام في التنشئة أيضا من خلال قدرتها على تقديم خبرات متنوعة وثرية وجذابة لجميع أفراد المجتمع. [19]

وتوجد مؤشرات لقياس مدى دور الإعلام في تعزيز المواطنة، خصوصا منها المواطنة البيئية ، وتكمن في جملة من الأفعال: [20]

- عدد حملات التوعية البيئة التي تنظمها وتدعو إليها في السنة.
- عدد المطبوعات من مطويات وملصقات وكتيبات التي تنجزها في السنة.
- عدد الأفلام والأشرطة الوثائقية التي تنتجها حول القضايا البيئية.
- عدد الإعلانات الإرشادية المنجزة في كل سنة.
- عدد الفعاليات البيئية من مهرجانات مسابقات وجوائز ترعاها وتدعمها وسائل الإعلام سنويا.

وانطلاقا من هذه المؤشرات، يمكن معرفة مدى أداء وسائل الإعلام دورها في التحسيس والتوعية من أجل المحافظة على البيئة، ودعم مقومات المواطنة البيئية.

وقد ظهر على الساحة الإعلامية خلال السنوات الأخيرة نشاط إعلامي جديد: **الإعلام البيئي**، وأصبح تخصصا يدرس في أقسام العلوم السياسية في الجزائر. ويتركب هذا المصطلح من مفهومين عريضين هما الإعلام والبيئة. ويعتبر الإعلام أحد المقومات الأساسية في الحفاظ على البيئة، حيث يتوقف إيجاد الوعي البيئي واكتساب المعرفة اللازمين لتغيير الاتجاهات والنوايا نحو القضايا البيئية على نقل المعلومات وعلى استعداد الجمهور نفسه ليكون أداة في التوعية لنشر القيم الجديدة أو الدعوة للتخلي عن سلوكيات قائمة.

وهكذا يتضح أن أهم أهداف الإعلام البيئي هو تحقيق هذا الوعي وتنمية الحس بالبيئة لدى كل متلقي الرسالة الإعلامية البيئية حتى يصبحوا مواطنين فاعلين حقا، ويكونوا من عوامل التنمية المستدامة المتواصلة بمحافظتهم على البيئة، لا معاول هدم بما يحدثونه من أضرار وسوء استخدام للموارد الطبيعية في بيئتهم.

وتركز كثير من النصوص القانونية على حق المواطنين في الإعلام ومشاركتهم في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمجال البيئي، حيث يُعتبر **مبدأ الإعلام والمشاركة** مبدأ أساسيا من المبادئ الوقائية لحماية البيئة، وكما جاء في المادة 3 من القانون 03 – 10 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة أن "لكل شخص الحق في أن يكون على علم بحالة البيئة، والمشاركة في الإجراءات المسبقة عند اتخاذ القرارات التي قد تضر بالبيئة ".

وتولي وسائل الإعلام في الجزائر عناية خاصة لموضوع البيئة، وتنتج مؤسسة التلفزيون عدة برامج حول البيئة، كما تخصص بعض الجرائد الوطنية، صفحات أسبوعية لمواضيع بيئية. كما تخصص القنوات الإذاعية الوطنية والإذاعات الجهوية المنتشرة عبر ربوع الوطن برامج أسبوعية وحصصا يومية تشمل على توجيهات وإرشادات تهدف إلى تحسيس المواطنين بضرورة المحافظة على البيئة والنظافة.

ودعما لهذا التوجه، كثيرا ما أحيت مؤسسات الإعلام الوطنية اليوم العالمي للبيئة (05 جوان) واليوم الوطني للشجرة (21 مارس / 25 أكتوبر) ببرامج توعية وتحسيس وتغطيات إخبارية لحملات التشجير. كما اعتبرت الإذاعة الوطنية سنة 2011 سنة للبيئة، و2013 سنة من أجل البيئة والتنمية المستدامة. ما دفعها إلى تنظيم عدة ندوات وريبورتاجات حول البيئة في مختلف المدن الجزائرية، وتنظم سنويا بالجزائر العاصمة تظاهرة "يوم بدون سيارة"، وهي الحملة التي تندرج في مجال حماية البيئة ومحافظة الهواء من التلوث، حيث تصل نسبة التلوث في بعض مدننا إلى 40 بالمائة من الغازات المنبعثة من المركبات، وهو ما تنجم عنه عدة أمراض منها أمراض الجهاز التنفسي. ومن أهداف هذه التظاهرة أيضا تمكين المواطنين من اكتشاف مدينة الجزائر القديمة بدون ازدحام للسيارات، وتحفيزهم على ممارسة رياضة المشي في الشوارع الرئيسية للعاصمة.

ورغم هذه المبادرات التي تستحق التشجيع، فإنها تبقى نوعا ما معزولة ودون تأثير كبير على واقع الممارسة اليومية للمواطنين. وتعتبر بعض الدراسات أن أداء المؤسسات الإعلامية في الجزائر لا يزال باهتا، بالنظر إلى دراسة للباحثة آمال قرساس، اتضح لها أن الصحفي الجزائري لا يتناول المواضيع البيئية إلا نادرا بنسبة 04,61 بالمائة من مجموع عينة الدراسة (60 صحافيا من ست مؤسسات إعلامية، بمعدل 10 صحفيين من كل مؤسسة). وأكدت أن المعالجات الإعلامية تتم بأقل تكلفة من الوقت والجهد وبسطحية. وتصل إلى نتيجة مفادها أن الصحفي الجزائري ذو اتجاه سلبي نحو المواضيع البيئية، فهي لا تندرج ضمن اهتماماته، وهو ما يفسر ندرة تعامله مع المواضيع البيئية، والتي غاليا ما تكون مجرد نقل أخبار أو تغطية لنشاطات رسمية، ومن ثم يصعب الاضطلاع بمهمة إنشاء الدوافع وتغيير الاتجاهات لدى الجمهور.[21]

ورغم هذا المنظور السلبي لواقع الصحافة البيئية في الجزائر، يعتقد الباحث، أن دور وسائل الإعلام في حماية البيئة متعدد، حيث بإمكانها أن تساهم في تشكيل وعي بيئي عام لدى أفراد المجتمع من خلال الحرص على

دعم ومرافقة برامج التوعية البيئية والصحية، وبرامج التثقيف التي تنفذها المؤسسات الحكومية والمنظمات غير الحكومية، إلى جانب التعريف بأنشطة وجهود الأفراد والجمعيات النشطة في مجال حماية البيئة.

في ظل هذا الدور غير المكتمل لوسائل الإعلام التقليدية، ظهرت التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال، وتجاوب ملايين الجزائريين مع هذه التقنيات الحديثة؛ إذ تشير بعض الإحصاءات إلى امتلاك 17 مليون جزائري (أي 43 بالمائة من مجموع السكان) حسابات في الفيسبوك.

وبادر الكثير من الأفراد والجمعيات إلى إعداد صفحات خاصة في الفيسبوك من أجل نشر الوعي البيئي بين أفراد المجتمع، والدعوة إلى تنظيم حملات نظافة جماعية، وتنبيه السلطات إلى مشكلات بيئية معينة تستدعي التدخل والمتابعة. وكثيرا ما تلقى تلك النداءات التي تطلقها تلك الصفحات من أجل حماية البيئة استجابة سريعة من قبل المعنيين من المواطنين أو المسؤولين، ما يؤكد أهمية العمل الذي يقوم به المدونون النشطون في هذا المجال.

وأنشأ الإعلام الجديد نمطا جديدا من العمل الصحفي بظهور (المواطن الصحفي) الذي أثبت جدارته في متابعة الأحداث والوقائع المتعلقة بالبيئية في أي نقطة من العالم، فبات يشكل مصدرا إخباريا لوسائل الإعلام التقليدية.

ونجح كثير من المواطنين الصحفيين بالجزائر في إثارة اهتمام الرأي العام الوطني حول بعض المشكلات البيئية رصدتها القنوات والصحف الجزائرية وتابعتها بالنقاش والتحليل، على غرار قضايا تلوث البيئة وانتشار الأمراض والأوبئة، وإهمال وتقاعس المسؤولين، وسوء إنجاز بعض المشاريع المرتبطة بالصحة العمومية وبالتهيئة الحضرية.

الخاتمة:

أوضحت وزيرة البيئة الجزائرية في لقاء مع ممثلي المجتمع المدني بمدينة قالمة، جوان 2018، بأن توفر الإرادة السياسية والتكنولوجيات، وضخ أغلفة مالية ضخمة في الاستثمارات الموجهة للمحافظة على البيئة لن يكون كافيا ولن تتحقق الخطط المرسومة، إذا لم يبادر المجتمع إلى التحول إلى السلوكيات الإيجابية في تعامله مع بيئته.

يشير هذا الموقف إلى أن معالجة المشاكل البيئية تنطلق من مجتمع يستطيع أن يعي الأخطار المحدقة به وبالأجيال اللاحقة، ولا يمكن مواجهة هذا المشكل إلا بغرس قيم ثقافية وسلوكية من خلال عمليات التوعية والتحسيس المستمرة التي تقوم بها مؤسسات التنشئة الاجتماعية، بالتأكيد على أهمية البيئة وضرورة المحافظة على المحيط وعلى التوازن البيئي في إطار القيم التي ترتكز عليها روح المواطنة.

وينبغي القول أن ما جرى تحديده من أهداف تبقى قوالب جامدة وغير مجدية إن لم يكن هناك مناهج وطرق فاعلة لترسيخ مفاهيم وأسس المواطنة البيئية. ومن أهم المناهج الواجب توافرها وضع الاستراتيجيات والخطط والسياسات الوطنية في المجالات التعليمية والتربوية والتوعوية والإعلامية المعنية بتنمية الوعي وبناء القدرات والمواطنة البيئية، بإشراك فعال ومباشر لفواعل التنشئة الاجتماعية في المجتمع الجزائري.

النتائج:

بين هذا البحث أهمية رفع مستوى وعي المواطن بالمشكلات والتحديات البيئية، وتعزيز دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في تحفيز المواطن من أجل إسهامه بدوره إلى جانب السلطات في الرقابة البيئية واتخاذ القرار، وتعزيز شعوره بإمكانية المشاركة في إدارة شؤونه، والسعي إلى حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة.

وتخلص الورقة إلى أهمية تنمية وعي المواطن بالمشكلات البيئية في محيطه العام وتحفيزه على الحد منها وتقليل آثارها، وذلك يعد مسؤولية جماعية تتحملها فواعل التنشئة الاجتماعية كافة. وتقوم هذه المسؤولية على تحديث مناهج التعليم وما تتضمنه من معلومات وقضايا بيئية من جانب، وما تقوم به الأسرة والمؤسسات التربوية

والدينية، ووسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية، فضلا عن شبكات التواصل الاجتماعي التي لها دور هام جدا في هذا الصدد.

التوصيات:

إن المواطنة البيئية تشكل أحد أهم الروافد التي أصبح الإنسان المعاصر ينادي بها، وهذا نظرا للأهمية الكبيرة التي تحتلها في حياة البشرية، وبات من الملح إيلاء الأهمية القصوى لهذا الجانب في الجزائر لتجنب المزيد من التدهور في بيئتنا، من خلال مجموعة من التدابير تبدو لنا أساسية لترسيخ المواطنة البيئية، وهي بمثابة توصيات كما يلي:

- تحقيق المبدأ الديمقراطي والمشاركة الاجتماعية في صناعة القرارات المصيرية على المستوى المحلي والوطني التي تسهم في إقرار المبادئ والقواعد القانونية والحقوق الإنسانية في الاستفادة العادلة من الموارد البيئية والعيش في بيئة خالية من المخاطر تتوافر فيها شروط ومقومات الحياة الكريمة.
- أن تكون التربية البيئية مستمرة طوال عمر المواطن، وتتحمل مسؤوليتها كل الجهات الرسمية وغير الرسمية وكل الفعاليات في المجتمع.
- مراجعة دور مؤسسات التنشئة الاجتماعية في الجزائر، وعدم التخلي عن مكانتها الأساسية في تنمية المواطنة البيئية.
- إسقاط البرامج التربوية على الواقع، وتحويل المعارف النظرية إلى ممارسات عملية.
- إسناد صلاحيات أكبر لجمعيات حماية البيئة ولجان الأحياء في غرس قيم المواطنة البيئية في المجتمع.
- أن تقوم الأحزاب بإدراج الأبعاد البيئية في جميع برامجها ومشاريعها وتحويلها إلى ممارسة ميدانية.
- أن تسعى وسائل الإعلام إلى التطرق بصفة مستمرة إلى قضايا ومشكلات البيئة، وأن تنشئ وسائل الإعلام المسموعة والمرئية برامج تفاعلية يومية تتناول الاهتمامات البيئية، قصد توجيه الرأي العام الوطني إلى إدراك أهمية المحافظة على البيئة وترقية المواطنة البيئية.

هوامش البحث

[1]. عدنان السيد حسين، **المواطنة في الوطن العربي**، الرباط: منشورات منتدى الفكر العربي، 2008، ص 11-18.

[2]. علاء الدين عبد الرزاق جنكو، **المواطنة بين السياسة الشرعية والتحديات المعاصرة**، ورقة بحثية، السليمانية، العراق: كلية القانون والعلوم السياسية بجامعة التنمية البشرية، (د.ت)، ص 35 - 36.

[3]. شبر إبراهيم الوداعي، **المواطنة البيئية في معادلة بناء السلوك البشري والتنمية المستدامة**، نشر يوم 2015/06/04، البحرين: موقع يومية الوسط، تم استرجاعه بتاريخ 2019/10/05، متاح على الرابط: http://www.alwasatnews.com/news/997528.html

[4]. أسماء علي أبا حسين، "مؤشرات قياس مدى تحقيق المواطنة البيئية"، **مجلة العلوم الاجتماعية**، مجلد 24، عدد 02، الكويت: مجلس النشر العلمي، 2006، ص 38.

[5]. مرجع سابق، ص 41-42.

[6]. شبر إبراهيم الوداعي، مرجع سابق.

[7]. مرسي سرحان، **اجتماعيات التربية**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ط 3، 1981، ص 113.

[8]. حامد عبد السلام زهران، **علم النفس الاجتماعي**، عالم الكتب، القاهرة، ط 5، 1984، ص 213.

[9]. مراد زعيمي، **مؤسسة التنشئة الاجتماعية**، دار قرطبة، الجزائر، 2007، ص 39 .

[10]. وائل إبراهيم الفاعوري، محمد عطوة الهروط، **البيئة: حمايتها وصيانتها**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2009، ص 213.

[11]. مصطفى محمد الشعبيني، **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، مصر، 1974، ص 16.

[12]. مراد زعيمي، مرجع سابق، ص 26.

[13]. مصطفى محمد الشعبيني، **دراسات في علم الاجتماع**، دار النهضة العربية، مصر، 1974، ص 16.

[14]. لحسن بوعبد الله، "واقع التربية البيئية في محتوى برامج الطور الأول من التعليم الابتدائي الجزائري"، **مجلة تنمية الموارد البشرية**، العدد 05، 2008، ص 25.

[15]. المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 00- 200 مؤرخ في 26 جويلية 2000، يحدد قواعد تنظيم مصالح الشؤون الدينية والأوقاف في الولاية وعملها، ج.ر، عدد 47، مؤرخة في 2 أوت 2000.

[16] . A.W , **Ces algériens qui se mobilisent avec ou sans agrément**, 12 mars 2017, site consulté le : 24/12/2018, https://algeria-watch.org/?p=34191

[17] . Ministère de l'intérieur et des collectivités locales, **Thématique des associations** , site consulté le 24/12/2018,
http://www.interieur.gov.dz/images/pdf/Thematiquedesassociations.pdf

[18]. خلف بشير، **الثقافة البيئية .. البعد الغائب** ، الحوار المتمدن، العدد 2356، 28 /07/ 2008، تم الاطلاع عليه يوم 2018/12/24، الرابط: http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=142229

[19]. محمود حسن إسماعيل، **التنشئة السياسية: دراسة في دور أخبار التلفزيون**، دار النشر للجامعات، القاهرة، 1997، ص ص 45 – 46.

[20]. أسماء علي أبا حسين، مرجع سابق، ص 44.

[21]. آمال قرساس، "تحديات الإعلام البيئي في الجزائر"، **مجلة الاتصال والصحافة**، المدرسة الوطنية العليا للصحافة وعلوم الإعلام، مجلد 02، عدد 02، **2015**، ص 143 – 148.